مستويات الحكم المحلي وعلاقتها بالتنمية المحلية

علي حسن علي
alihasan_org@alkadhum_col.edu.iq
ا.د احمد يحيى هادي الزهيري
ahmedalzuhary@alkadhum-col.edu.iq
كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة/ قسم العلوم السياسية

الملخص :

هناك علاقة مهمة بين مستويات الحكم المحلي والتنمية المحلية تظهر من خلال مستوى الخدمات والمشاريع التي تقدمها الحكومة المحلية، والوصول الى ابعد نقطة يمكن ان يستفيد منها المجتمع المحلي، حيث تلجأ الحكومات المحلية ذات التعداد السكاني الكبير والمساحة الجغرافية الواسعة الى تقسيم الوحدة الإدارية الى مستويات صغيرة حتى يقترب مقدم الخدمة من المستفيد منها اي خلق حلقة وصل قريبة من المواطن، من ثم يسهل ادارة الوحدة الادارية وتحقيق التنمية المحلية من خلالها ، وللوصول لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى المطالب التالية.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٩/٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/٢٨ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١

الكلمات المفتاحية : مستويات الحكم المحلي، الحكم المحلي ، المجتمع المحلي، التنمية المحلية .

Levels of local government and their relationship to local development

Prof. Dr. Ahmed Yahya Hadi Al-Zuhairi
ahmedalzuhary@alkadhum-col.edu.iq
Ali Hassan Ali
alihasan_org@alkadhum_col.edu.iq
Imam Al-Kadhim University College of Islamic Sciences

Abstract:

There is an important relationship between the levels of local government and local development, which is evident through the level of services and projects provided by the local government, and reaching the furthest point that the local community can benefit from, as local governments with large populations and wide geographical areas resort to dividing the administrative unit into small levels so that the service provider is closer to the beneficiary, i.e. creating a link close to the citizen, then facilitating the management of the administrative unit and achieving local development through it, and to reach this we will divide this topic into the following demands.

Keywords: Local government levels, local government, local community, local development.

المقدمة:.

يعد موضوع تحديد مستويات الحكم المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية من الموضوعات المهمة في مجال العلوم السياسية بشكل عام والنظم السياسية بشكل خاص وذلك لكون مستويات الحكم المحلي العامل الرئيسي في تحقيق التنمية المحلية وهذا ما تسعى اليه جميع الحكومات كذلك بسبب التزايد الكبير في الاهتمام باللامركزية وعدم تركيز السلطة بالحكومة المركزية واعتماد التقسيم الاداري الذي يساهم في تنمية قدرات الحكومات المحلية على مختلف المجالات.

اهمية البحث :

يعد الحديث عن مستويات الحكم المحلي واثرها في التنمية المحلية احد اهم القضايا التي تشغل اهتمام الباحثين في حقل العلوم السياسية بشكل عام والنظم السياسية بشكل خاص، اذ تعد قضية تحديد مستويات الحكم المحلي واثرها بالتنمية المحلية من القضايا المهمة والتي لابد من البحث فيها .

اشكالية البحث :

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل جوهري مفاده ما هو اثر مستويات الحكم المحلي على التنمية المحلية

فرضية البحث :

تفترض الدراسة ان مستويات الحكم ترتبط ارتباط وثيقاً بتحقيق التنمية المحلية وتؤثر فيها ايجابياً ان العلاقة بين مستويات الحكم والتنمية المحلية علاقة طردية تشير الى ان الزيادة الحاصلة في مستويات الحكم المحلي تنعكس ايجابيا على واقع التنمية المحلية .

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج المؤسسي لشرح تراكب الوحدات الادارية والمنظومات القانونية والدستورية، وقد استخدمت منهج التحليل النظمي لمعالجة اثر المستويات على التنمية المحلية التي تصب في خدمة المواطن.

المطلب الأول

التنمية المحلية (الماهية والأهداف)

الحكم المحلي هو ما عرفة الدكتور عبدالرزاق الشيخلي وهو "اسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، يقوم على فكرة توزيع الأنشطة والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، في حين تتفرغ الأجهزة المحلية لتسيير المرافق المحلية بكفاية لتحقيق أغراضها المشروعة" ويعد الاكثر شمولاً لما يميز هذا

التعريف أنه يبين أهمية ودور الحكم المحلي في إدارة المرافق العامة المحلية داخل مجتمعه (الزهيري ٢٠١٥، ٢٤).

يأخذ موضوع التنمية المحلية موقعاً مهما بين مواضيع التنمية في الجانب الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية؛ وذلك لانها عملية يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساعدة الهيئات الحكومية، وتعد أفضل طريقة لتحقيق التوازن بين الأقاليم والمستويات المحلية المختلفة، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية (يوسف ٢٠١٢، ٨).

اولاً: تعريف التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ التنمية العامة الوطنية التي تعبر عن مسيرة واعية تسترشد في سعيها الى التقدم، فالتنمية في الدراسة والتطبيق لايمكن ان تكون حكراً بيد الاقتصاديين؛ وذلك لان مفهوم التنمية غلب علية الطابع الاقتصادي،وهذة تعد نظرية قاصرة وغير كاملة فالتنمية هي عبارة عن "عملية حضارية واعية" يعني ان مفهوم التنمية "عملية مجتمعية واعية ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية وثقافية" (فياض ، الجاسور ٢٠٠٢، ٥٣) ، ويمكن تعريفها من جانب الشمولية هي جملة العمليات التي تتضافر وتتوحد فيها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات (العمري ٢٠١٦، ١٦٥).

ظهر مفهوم التنمية المحلية أول مرة حسب رأي العديد من العلماء والباحثين بعد الحرب العالمية الثانية، اما في أدبيات الأمم المتحدة ضهر خلال عقد الخمسينات نتيجة رصدها ومتابعتها لظروف بعض الدول النامية الحاصلة على استقلالها السياسي، حيث قامت بخطوات من قبلها لتحقيق التنمية في تلك الدول ، حيث تطور اهتمام المنظمة بمسألة التنمية المحلية إلى درجة أن خصصت دائرة الشؤون الاجتماعية فيها قسماً يهتم بأمور تنظيم المجتمع وتنميته، وفي سنة ١٩٥٣م أقامت نوعا من التنسيق بين وكالاتها المتخصصة في موضوع التنمية المحلية ونتج عن تلك الجهود أن قدمت أمانتها العامة تقريرا هاما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٥٥م عن التقدم الاجتماعي الذي يمكن حدوثه بفضل التنمية المحلية، وبناء عليه اتخذ قراراً بشأنها واعتبارها وسيلة هامة للتقدم الاجتماعي في البلدان النامية واستمر نشاط المنظمة في هذا المجال من خلال عقد المؤتمرات وتقديم المساعدات للدول النامية حتى تأكدت فعالية هذا الأسلوب واستقرت،قواعده ولا تزال تشكل محور اهتمام واستقطاب جميع الأطراف، سواء كانت هيئات حكومية أو منظمات دولية أو حركات شعبية أو مفكرين ودارسين ومخابر بحث وأدى ذلك إلى بناء تصور خاص للتنمية المحلية يميزها عن غيرها المفاهيم تضمنتها التعاريف الخاصة بها، التي نسوق مجموعة منها على التوالي (شريفي ٢٠١٠، ١٠).

لذا فأن مفهوم التنمية المحلية مصطلح حديث رغم صلته القديمة بالمجتمع، وهو كغيره من المفاهيم النظرية التي تتباين حولها الآراء وتختلف فيها وجهات النظر، وذلك لأسباب عديدة منها وجود اختلاف في التعريفات القديمة والحديثة وارتباط مفهوم التنمية المحلية بالتنمية المجتمعية وغيرها من مفاهيم التنمية وعدم التحديد الدقيق لوحدة مفهوم التنمية المحلية وغيرها من الاسباب الاخرى التي ادت الى عدم الاجماع على تعريف واحد للتنمية (علي ٢٠٠٩، ٥٢).

كما بينا سابقاً بانة يصعب وضع تعريف واحد وشامل لذا سوف نقدم مجموعة من التعاريف حيث تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بانها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الاجتماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن" (شبر و سلمان ٢٠٢١، ١٦٣).

وقد عرفت التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (جار الله ٢٠١٧، ٨).

ومن تعاريفها ايضاً بأنها (المشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء المدن الكبرى) مع السلطات الحكومية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها) (زين ٢٠١٧، ١٥).

اما الدكتور محي الدين صابر فقد ذهب في تعريفها وفق منظور اكثر حداثة بقوله "إنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسم من القواعد والمناهج الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية (الأفراد)، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من طرف أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا" (العمري ٢٠١٦، ١٦٧).

ويعرفها موراي روس أنها "عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب الأولويات ثم إضفاء الثقة والرغبة في العمل المقابلة تلك الحاجات والأهداف، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزائها، وعن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع" (شبر و سلمان ٢٠٢١، ١٦٣).

وتعرف التنمية المحلية في أبسط صيغة لها على أنها "العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً

ثقافياً وحضارياً من منظور لتحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة" (شبر و سلمان ٢٠٢١، ١٦٤).

من خلال ما سبق من تعاريف التنمية المحلية التي ذكرناها يمكن ان نعرفها على انها (العملية التي تتم على مساحة جغرافية معينة وما فيها من مجتمع ونقصد هنا (المستوى المحلي) وتستهدف تطوير جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها للمجتمع المحلي،وتقوم على اساس التعاون المشترك بين المجتمع والحكومة).

ونستنتج من خلال التعاريف السابقة للتنمية المحلية انها تقوم على عنصرين هما(صابر ١٩٦٣، ١٤٨):

١. يركز على مشاركة المجتمع المحلي التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحبونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
٢. توفير مختلف الاحتياجات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى المشاركة في اتخاذ القرارات خاصة منها الرامية الى تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في تحقيق الحياة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

اما بخصوص مستويات التنمية المحلية من الممكن تفسيرها على مستوى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة او مجموعة من المحافظات اما التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا وتجدر الإشارة غالبا أن هناك اختلافات حول موضوع التنمية المحلية (زين ٢٠١٧، ١٦).

ثانياً: أليات التنمية المحلية

التنمية المحلية بصورة شامله على المستوى المحلي (الريفي والحضري) والإقليمي والوطني، ولا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي او السياسي وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها واشكالها، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف عن طريق اليات تختلف في تفاصيلها من مجتمع محلي إلى آخر، إلا أنها تشكل رسالة الدولة والمجتمع والتي يمكن تصنيفها في مجموعتين هما، أليات مادية وأليات غير مادية وسوف نبينها كالاتي(شريفي ٢٠١٠، ٣٥):-

١. اليات مادية: هي تلك العمليات التي تهدف الى تحسين الجانب المادي في حياة المجتمع، بغية تحسين المستقبل الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان منطقة من خلال استثمار وتنمية أكبر قدر من الموارد المتوفرة وبشكل مستمر أي ضمان استمراريتها وعدم توقفها من خلال توفير

الشروط والظروف الموضوعية التحفيزية التي تؤدي إلى الاستخدام الكامل والأمثل للطاقات البشرية وينتج عنها زيادة السلع والخدمات لسد الحاجات وإشباع الرغبات.

٢. اليات غير المادية: هي تلك الأهداف التي تتمثل في وضع القيم والمبادئ الاجتماعية الداعمة للتنمية والموفرة لشروطها غير المادية مثل التضامن والعمل التطوعي والمشاركة والرقابة والدعم للجهود المثمرة والنافعة والتوعية بأهمية التعاون وتقبل التجديدات وتحرير المجتمع من التقاليد والعادات المعارضة للعمل التنموي كرفض وتهميش دور المرأة وغيرها.

ثالثًا: اهداف التنمية المحلية

بعد التطرق الى اليات تحقيق التنمية المحلية لا بد من ذكر اهداف التنمية المحلية والتي سوف نبين مجموعة من النقاط التي تعبر عن ابرز اهدافها وهي كالاتي (بوخالفة ٢٠٢١ ، ٤٣٩):

١. توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

٢. تقليل التفاوت بين الافراد والتوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية (شبر و سلمان ٢٠٢١، ١٦٧).

٣. استثمار الإمكانات البشرية والمادية بما في ذلك الموارد المالية والمائية والسياحية والطاقات البشرية وغيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

٤. تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية ويأتي من خلال اكتساب المواطنين الاتجاه إلى المبادرة لحل المشكلات المجتمعية من خلال نبذ أسلوب التعايش مع هذه المشكلات (غنيم و ابوزنط ٢٠١٤، ٢٩).

٥. بناء الأساس المادي من أجل التنمية و الانطلاق نحو تجسيد مختلف المشاريع وتوسيعها لتشمل مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

٦. تحديث بنية التنمية بإدخال التكنولوجيا الحديثة من أجل مواكبة التطورات في المشاريع الاستثمارية في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية (بن غضبان ٢٠١٥، ٤٤).

٧. الرفع من مستوى المعيشة يتم هذا عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، بذلك تنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة، وتطور البيئة الحياتية

اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها في الاقتصاد الوطني (عبد اللطيف ٢٠١١، ٧٨).

٨. التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة،العنف، السرقة، المخدرات...الخ) والعمل على نشر النصائح من خلال برامج التوعية والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

المطلب الثاني : معوقات التنمية المحلية

تختلف التحديات والمعوقات التي تواجة التنمية المحلية من دولة الى اخرى وربما من منطقة الى اخرى في نفس الدولة، وكذلك من مرحلة زمنية الى اخرى، لذا سوف نتناول المعوقات في الفقرات التالية.

أولاً: المعوقات الاقتصادية

يعد تمويل الحكم المحلي من اهم مصادر التنمية المحلية حسب مابينا في مقدمة الدراسة وهو من اهم المعوقات لها في حال لم يتم التعامل معهُ على اساس خطط وبرامج معدة لتحقيق التنمية المحلية، حيث يتعلق هذه أساساً بالخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها فإذا كانت العوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية والاقتصادية، فإن هذا يعد عائقا يصعب تخطيه لما يتطلبه من إمكانات مالية وطاقات بشرية كبيرة قد تضعف من الجهد الضروري الذي يجب أن يوجه أساسا للتنمية المحلية (زين ٢٠١٧، ٣٠)،على سبيل المثال عدم توفر الموارد الطبيعية في كثير من الوحدات الادارية على اختلاف مستوياتها ، أو العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية التي تساعد على التنمية وعدم القدرة على الادخار الأمر الذي يضعف الاستثمار في تلك المناطق المحلية وغيرها (بن ناصر ٢٠١٣، ٩٩).

ويفترض أن تتوافر في الموارد المالية قدرا من المرونة تسمح بمواجهة الزيادة المطردة في نفقات الهيئات المحلية أو ارتفاع الأسعار، كما يسمح باستخدام مصادر الإيراد لاسيما الضريبة في خدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يفترض وجود ضرائب مرنة يمكن تغيير نظامها وفئاتها بسرعة كلما تغير وتعدد الغرض المقصود، وهنا يجب ان نبين نقطة مهمة وهي ان الضريبة يجب ان تكون موزعة بشكل عادل على المجتمع المحلي بحيث لا تؤثر على الطبقة الفقية فية ويرجع ذلك للمشرع والقوانين الخاصة فية في كل دولة ومستوياتها المحلية (جار الله ٢٠١٧، ٣٦).

من الجدير بالملاحظة ان من المعوقات الاقتصادية لتنمية المحلية هو عدم الاهتمام بالجانب الصناعي على المستوى المحلي بحيث يمكن القول بأنه كلما ارتفعت أهمية قطاع الصناعة اتسع نطاق التنمية المحلية ولا يعني هذا إقامة الصناعة الحديثة، أو إقامة المصانع الكبرى وإنما تعني تلك الصناعات التي تعتمد أساسا على المنتجات الزراعية والتي يطلق عليها المشاريع الصغيرة، وغيرها من المشاريع التي تعتمد على الموارد الأولية أي قطاع الصناعة التحويلية الذي يوفر العديد من السلع والخدمات مما يلبي

حاجات الناس، كصناعة الأغذية والجلود والملابس وخدمات وسائل النقل وصناعة الكتب المدرسية وغيرها وقد أمنت مثل هذه الصناعات الصغيرة في الصين قسطا كبيرا من الناتج الصناعي، واستوعبت فائض اليد العاملة الحرفية في إطار مؤسسات بدأت تظهر صغيرة ثم ازداد عددها وكبر حجمها (علي ٢٠٠٩، ٦١).

ثانياً: المعوقات الاجتماعية والثقافية

تشكل القيم والعادات والتقاليد اكبر التحديات التي تواجة التنمية المحلية،وتعد التقاليد السائدة في المجتمع المحلي خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم، مما يكون اتجاها سلبيا معارضاً لكل تغيير أو تجديد أو التحديث بالإضافة إلى تلك التقاليد التي تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر، دون أن تحاول بذل أي جهد المحاولة تغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن، وذلك بعكس ما تتطلبه من عمل وجد لمحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة أفراد المجتمع، كما وتلعب المعتقدات السائدة في المجتمع المحلي هي الأخرى في إعاقة برامج التنمية المحلية خاصة في مجال الزراعة التي تلقي فيه المشروعات الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين، نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد اما القيم الاجتماعية والثقافية خاصة تلك المتعلقة بأنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج وكل ما من شأنه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي (صابر ١٩٨٧، ٧٣).

وان ابرز المعوقات الاجتماعية متمثلة في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة وكذا سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو وسوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا بين المناطق المختلفة للمجتمع وانتشار ظواهر الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والصحي وسوء التغذية وانتشار الأمراض بالإضافة إلى النقص الملحوظ في الثقافة الاستهلاكية بخاصة فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والطاقة والمياه مع ظواهر سلبية كانتشار السلوكيات الإدارية والفساد كالرشوة والبيروقراطية واللامبالاة، وغيرها من الامور التي تعرقل التقدم في التنمية المجتمعية (احمد ٢٠١٣، ٤٩٧).

ويشكل الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي ابرز المعوقات الاجتماعية على التنمية المحلية، حيث يحدث ما بين السلطة التقليدية وبين الجهات القائمة على تنفيذ وتخطيط مشروعات التنمية المحلية مما يؤدي إلى ظهور نوع من النزاع والتفرقة التي تجعلهم يبتعدون عن الهدف الرئيسي الذي يفترض أن يكون يشمل تنمية المناطق المحلية وتحسين الحالة المجتمعية لأفراده والارتقاء في معيشتهم، كما ويأخذ الطابع الديني مجالاً في هذا الجانب حيث يمكن أن يكون هذا العامل محفزاً جداً للتنمية المحلية، كما يمكن أن يكون عائقاً كبيراً يصعب تخطيه خاصة إذا تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المتبعة في المجتمع المحلي فالكثير من المشروعات التنموية لاقت الفشل الذريع بسبب تعارضها

مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي، مثل إنتاج بعض السلع المحرمة أو المنتجات المستنكرة من طرف الأفراد المحليين (غزيل ٢٠٢١، ١٩٣).

ثالثاً: ضعف المشاركة الشعبية

اشرنا في مقدمة المبحث الخاص بتعريف التنمية ان من اهم مبادئ التنمية المحلية مشاركة افراد المجتمع المحلي، ولذلك يجب توعيتهم بضرورة المشاركة من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن تعريف المشاركة الشعبية "وهي تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أومن خلال المجالس المحلية المنتخبة التي تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، لكي يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية" (محيميد ٢٠٢١، ٤٥)، و تعرف ايضاً "هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعهُ، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" (علي ٢٠٠٩، ٦٣).ويتبين ان من خلال التعاريف أعلاه لا يمكن قيام التنمية المحلية بدون وجود المشاركة الشعبية الواسعة، وذلك لان التنمية عملية شاملة ومستمرة ومتواصلة تهدف إلى إحداث تغيرات في أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يؤدى إلى تطوير المجتمع وتوفير احتياجات السكان وتحسين المرافق والخدمات للارتقاء بمستوى المعيشة اجتماعياً والعمل على توفير المؤسسات التي يجد فيها الناس ما يقضى مصالحهم ويحقق طموحاتهم (عبد اللطيف ٢٠١١، ٣٤).

وهذا يبين ان القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي هو اشراكهم، تفكيراً وعملا في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعى بمستوى أفضل من الحياة يتخطى بحدود حياتهم التقليدية ويمكن ذلك بإقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وذلك لان المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية المحلية هي ضعف استجابة ومشاركة المجتمع المحلي لها (صابر ١٩٨٧، ١٤٨).

وقد بينت اكثر الدراسات التي أجريت على تنمية المجتمعات المحلية، أن السبب الرئيس والعائق الحقيقي الذي حال دون نجاح مشروعات التنمية المحلية في معظم هذه المجتمعات، هو أنها لم تكن تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين مما جعلها تلقى مقاومة شديدة عند تنفيذها، حيث يؤكد هذا معظم العاملين في مجال التنمية المحلية الذين خلصوا إلى ضرورة إشراك المواطنين والأفراد المحليين في جهود التنمية لأن هذا يشكل أحد الأسباب المهمة التي يتوقف عليها نجاح هذه المشروعات أو فشلها (زين ٢٠١٧، ٣١).

رابعاً: المعوقات التنظيمية

الحكومات المحلية هيئات عمومية دستورية وقانونية خاضعة للرقابة والإشراف من قبل الحكومة المركزية وتتمتع بصلاحيات واسعة تضمنتها التشريعات الناظمة التي تمكنها من التدخل في مختلف المجالات وحتى تتمكن من ذلك تحتاج إلى أدوات تنظيمية وتشريعية تضفي على تدخلاتها الشرعية والامتثال من قبل الأطراف المعنية، كما تحدد علاقاتها بمختلف الجهات والمرافق الواقعة في مجالها الإقليمي سواء التي تشاركها مهمة التكفل بالحاجات العامة أو الخاصة، وهذا يدل على ان تنظيم المستويات على اساس طرق قانونية ودستورية يعطي اهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية (شريفي ٢٠١٠، ٣٤).

وان اهم المعوقات التنظيمية يمكن ان تتلخص في صورتين، الصورة الأولى عدم اكتمال الأجهزة الديمقراطية التي تتوزع بها المسؤوليات وتنظم بها الحقوق والواجبات في الحكم، وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون برامج التنمية المحلية فعالة قابلة للتنفيذ واستكمال تلك الأجهزة وهذه مسألة سياسية دقيقة، تتوقف على الظروف الداخلية لتلك المجتمعات المحلية، ذلك لأن من أهداف برامج تنمية المجتمع المحلي تعويد الناس على الأساليب الديمقراطية في التفكير والعمل في إدارة شؤونهم والتخطيط لها وتنفيذ المشاريع الضرورية لحياتهم المحلية، ومثل هذا لا يتم إلا من خلال نظام قانوني تتحدد به الحقوق والوحدات، فيكون استكمال تلك الأجهزة عملية تنمية في حد ذاتها من ناحية، وأساساً للبرامج الأخرى في المرافق المختلفة من ناحية أخرى (صابر ١٩٨٧، ١١١).

أما الصورة الثانية للمعوقات التنظيمية، فهي عدم تكيف الأجهزة الديمقراطية القائمة تكيفاً صحيحاً مع وظيفتها الأساسية التي يفرض أن يقوم بها مثل هذا النظام، إما لأنها لا تتناسب مع طبيعة الحياة والعلاقات الاجتماعية القائمة أو النقص في الخبرات الادارية المحلية وهذا يقلل من فاعليتها، وفي هذه الحالة يجب وضع جزء من هذه الاجهزة لينظمها على وفق برامج التنمية المحلية لكي يسهل لها سبل التنفيذ السريع في مجال التنمية المحلية (صابر ١٩٨٧، ١١٢)، ويتم ذلك من خلال تعزيز السلطات المحلية وذلك بما يضمن أداء الخدمات بطريقة تلائم مع البيئة المحيطة لكل وحدة إدارية، فالإدارة المحلية أكثر إدراكاً للنظام البيئي المحلي، وقدرات الموارد المتاحة، وبالتالي الاستجابة للحاجات المحلية بطريقة متوازنة وعادلة (شبر و سلمان ٢٠٢١، ١٧٨).

المطلب الثالث : أثر مستويات الحكم المحلي في التنمية المحلية

ان مستويات الحكم المحلي هي احدى وسائل الحكومة لإدارة وحداتها الادارية المختلفة (الحكومة المركزية/الحكومة المحلية) وقبل الدخول في توضيح اثر المستويات الحكم المحلية سوف نقوم بتوضيح مفهوم المستويات المحلية وهي يمكن ان تعد عنها نظام لتقاسم السلطة والادارة دستوريا ما بين المناطق الجغرافية المختلفة، اي ما بين الحكومة المركزية (الاتحادية) وحكومة الاقاليم والمحافظات المكونة لدولة (

١٦٤٤ ،٢٠٢٠ Yahya)، وهذا لا يأتي هذا القاسم من فرغ بل يجب ان تكن هنا الية في تقسم تلك المستويات اذ ان تقسيم المستويات المحلية لا يكون عشوائياً يأتي به المشرع من عنده وانما يرجع ذلك الأمر لظروف و اعتبارات لا يمكنه تجاورها واغفالها والا فقد القانون صفته الاساسية المتمثلة في انعكاس الوضع السياسي والاجتماعي والجغرافي لهذه الوحدات أو المستويات (عمران و صادق ٢٠٢٠، ١٥٣).

وهذه المستويات واسلوب تقسيمها كفيلة في تحقيق التنمية المحلية؛ وتؤثر علية من خلال عدة جوانب سوف نذكرها في هذا المطلب.

أولاً: جانب الاتصال مع الجمهور

يعد الاتصال أساس كل النشاطات الإجتماعية، فالشخص لا يستطيع ان يتفاعل مع غيره إلا إذا كان قادراً على الاتصال، وحسب تعريف عالم الرياضة وارين وينر "يقصد بالاتصال كل الإجراءات والأساليب التي بمقتضاها يؤثر شخص ما على آخر" لذا فإن التنظيمات والمجتمعات والدول ترتكز في وجودها وتكاملها على الاتصالات في تبادل الرسائل والمطالب بين الأفراد وقد تكن الرسالة ليست حديث مكتوب أو شفهي بل ربما فعل أو سلوك إنساني (المنوفي ١٩٨٥، ١٤٧).

وإن جوهر عملية الاتصال يوجد في تناول نقل الرسائل، وهي ليست الحدث بل معلومات بخصوصه، هذه المعلومات تقبل التحديد والقياس ويعد الاتصال السياسي، أي نقل الرسائل فيها بين اجزاء النظام السياسي اي بينه وبين النظام الاجتماعي يعد بمثابة العنصر الدائم لوجود العامل السياسي ويتكون النظام الإيصالي من العناصر الآتية(المنوفي ١٩٨٥، ١٤٨):

١. المرسل وقد يكون فرداً أو مؤسسة
٢. معلومات الرسالة قد تكون حدث أو مطلب او مشكلة.
٣. طريقة نقل الرسالة قد تكون قناة او أذاعه التواصل.
٤. المستلم أي الطرف الذي يتلقى الرسالة.
٥. التفاعل مع الرسالة وردة الفعل التغذية العكسية.

واسناداً لما سبق فان الاتصال في حالته الكامنة يعد عنصر من عناصر النظام او المنظمة ويعد موضوع مهم بالنسبة لعلماء اجتماع التنظيم، لكنه كعملية أي في حالته الدائمة هو موضوع لعلم متخصص يجمع بين أفكار عدة علوم إنسانية تقدم فكرة عن مختلف عناصره، ويسعى لفهم وتفسير ماهية هذه العملية (عملية الاتصال) وكيفية تراكب وتفاعل تلك العناصر فلكل نشاط أو فعل إنساني مجموعة عناصر، و الاتصال يبدو كواحد من العناصر الثابتة في كل أوجه الحياة البشرية، وهذا ما قد يفيد في تفسير اهتمام مختلف العلوم الإنسانية بالاتصال (فاطمة ٢٠١١، ٤٩).

وعلية فأن الادارة التنفيذية لا يمكن تصورها بدون الاتصال بين الحكومة والمواطن فالمواطنون لابد وان يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم الى الحكومة، وعلى المسؤولين أن يكونوا قادرين على

توصيل قراراتهم الى المواطنين وتبريرها لهم بهدف نيل رضاهم وتقديم الخدمات لهم (المنوفي ١٩٨٧، ١١٧)، حيث تعد الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين المستويات المحلية والمواطنين بشكل منفرد أو منتظم داخل جماعات واتحادات وهيئات دلالة مهمة للثقة التي يشعر بها المواطن تجاه سلطته المحلية وهذا لا يحدث الى اذا كان هناك توزيع صحيح لمستويات تكون قريبة من المواطن والجمهور المحلي، وهي تمثل دليل على مدى فعلية واشتراك موظفين ومسؤولين الوحدات الادارية في حل المشكلات المحلية كذلك تعد الطريقة الطبيعية لتحقيق تفاهم متبادل بين السلطات المحلية والمواطنين في المجمع المحلي (كامل ٢٠١٣، ٣٠).

حيث يعد المواطنين المحليين احد العناصر الأساسية في التقسيم الإداري الذي يختلف من اقليم الى اخر او منطقة الى اخرى ولكل جماعة منهم مطالب واحتياجات يجب تلبيتها من قبل الحكومة المحلية، وتؤثر على هذه المطالب الكثير من الخصائص الدينية او الاثنية او العرقية وأن المجتمعات الأكثر انسجاماً، تقدم خصائص إيجابية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مما يسمح بمزيد من الانسجام عند تحديد ومتابعة المؤسسات المختلفة والأهداف الاقتصادية على المستوى الوطني على عكس المجتمعات غير المتجانسة، التي تتسم بخصائص سلبية نحو التنمية المحلية، نظراً لوجود صراعات اجتماعية مرتبطة بقضايا مثل التهميش والعنصرية والفوارق الثقافية والدينية والعرقية وغالباً ما ينظر إلى تلك الانقسامات في البلاد النامية، على أنها أحد أسباب عدم وجود توافق في الآراء بشأن الأهداف الأساسية للمجتمع والدول ذات التنوع العربي والثقافي والديني الكبير تميل إلى النزاعات الأهلية وانخفاض الأداء الاقتصادي (الشريف و الخواجه ٢٠٢٤، ٣٨).

كما ان عملية الاتصال مع المستويات الادارية المحلية يؤدي الى سرعة الاستجابة للمواطنين والذي نعني فيه مقدار الوقت المستغرق في الرد على امر معين ،وهو ما يعكس مدى اهتمام الوحدة المحلية المسؤولة بتنفيذ الطلب المراد الحصول علية من قبل المواطنين بأسلوب يوفر علية الجهد والوقت ويتم ذلك من خلال (سعيدة ٢٠٢١، ٦٣).

١. معرفة احتياجات المواطنين ورغباتهم وأولوياتهم الحالية و التنبؤ بها في المستقبل.
٢. العمل على تحقيق تلك المطالب والاحتياجات والتوقعات إلى برامج ومشاريع مجتمعية.
٣. العمل على للاستجابة بصورة سريعة وفق خطط ومتابعة.
٤. الاعتماد على الوحدات الادارية المحلية وفق الاقاليم وغيرها لتلبية الاحتياجات المحلية وفق موازنات مستقلة.

وعليه كلما كان تقسيم الوحدات الادارية الى مستويات صغيرة فأن ذلك يمكننا من تحقيق مبدأ الاتصال ما بين مقدم الخدمة والمستفيد منها ، وما يميز هذا الاتصال هو السرعة واختصار الزمن ويقلل الوسائط البشرية والادارية وبالتالي يتلقى مقدم الخدمات مطالب المستفيد منها بالرضا او عدم الرضا.

ثانياً: جانب تقديم الخدمات

من مهام الحكومة المحلية هو تقديم المشاريع والخدمات للمواطنين المحليين بعد الحكومة المركزية والتي تعرف بصورة عامة "بأنها سلسلة من الفعاليات والانشطة والتي تعزز مستوى الرضا للمستفيد، والتي تقدم من قبل الأفراد أو عن طريق الاجهزة التي من خلالها يحصل المستفيد على الخدمة" وتتمتع في الكثير من الخصائص والاهداف (راضي ٢٠٢٠، ٣٨)، اما بالنسبة للخدمات المحلية فهي تعرف "انها سلسة من الأنشطة أو الإجراءات أو العمليات التي توفرها جهة حكومية أو من ينوب عنها في تقديم الخدمة وتهدف الى تلبية حاجة المتعاملين عبر قنوات تقديم الخدمات المختلفة وتكون مبنية على التفاعل من قبل المتعامل و مقدم الخدمة" ويمكن تصنيف الخدمات المحلية الى عدة اصناف حسب طبيعتها وهيكليتها كالاتي(راضي ٢٠٢٠، ٣٨):

١. الخدمات الرئيسية: تقوم بتنفيذها جهة حكومية وتعد المظلة التي تجمع في نطاقها الخدمات الفرعية مثل خدمات البلدية التي تنفذها دائرة البلدية التابعة للمحافظة إذ تشمل تلك الخدمات خدمات فرعية هي الماء والمجاري وعمليات التنظيف.
٢. الخدمات الفرعية: تلتحق هذه الخدمات بالخدمات الرئيسية على وفق نوع المستفيدين أو عرض الخدمة وتشمل خدمات البلدية الفرعية الواردة الذكر سابقا الماء والمجاري والتنظيف التي تتدرج تحت الخدمة الرئيسية وهي الخدمة البلدية.
٣. الخدمات غير المشتركة: يتم الحصول عليها مباشرة من الجهة المقدمة للخدمة دون موافقات أو متطلبات من جهة أخرى، على سبيل المثال خدمة المولدات الحكومية في محافظة بغداد التي تشرف عليها الوحدات الادارية لتجهيز الطاقة للمواطنين دون الحاجة لأخذ الموافقات لهذا العمل.
٤. الخدمات المشتركة: خدمات يشترك في تقديمها جهتين أو أكثر إذ يتم الحصول على الخدمة من خلال جهة واحدة نيابة عن الجهات المشتركة في الخدمة، كخدمة ترويج معاملات والشمول بشبكة الحماية الاجتماعية التي تقدمها الوحدات الادارية بالنيابة عن وزارة العمل وديوان المحافظة.

ومن الامثلة ايضاً على المشاريع الخدمية التي تكون في جميع الاعمال والوظائف التي تحقق المصلحة العامة، ولها تخصيصات مالية ضمن مستوى محلي معين كالبلدية او المحافظة وهي كتبليط الشوارع او رصفها وتسويتها وتشجيرها، و إنشاء القناطر والجسور والمعابر وصيانتها، وإنشاء المتنزهات والحدائق العامة، وإنشاء الكراجات الفنية، وتعيين كيفية تشييد جبهات المباني لغرض التزيين والتنسيق و إنشاء المجازر العصرية والصحية وتعيين أسواق ومحال لبيع الاسماك واللحوم بالجملة والمفرد وإنشاء محال المزاد العلني والأسواق العامة، وتعيين او تهيئة محال الخضار بالجملة والبيع بالمزاد العلني و إنشاء المسارح والقاعات والملاعب والسينمات ودور الاستراحة والفنادق والتسلية والمسابح النهرية وغير

النهرية والكازينوهات والحمامات والمتاحف المحلية والمطاعم وتشجيع إنشاء المكتبات و إنشاء مواقع لوقوف وسائط النقل على جميع أنواعها، ترقيم والشوارع الدور والقطاعات وتسميتها بالتعاون مع الدوائر المختصة (كاطع ٢٠٢٠،٥٢).

كما بينا سابقاً ان هذه الخدمات هي مسؤولية الحكومة المحلية المتمثلة في مستويات مختلفة والمتنوعة، حيث يؤدي هذا التنوع في مستويات الحكم المحلي الى تنوع الخدمات والوظائف المتخصصة، بحيث اصبحت تضم الى جانب الوظائف التقليدية المألوفة وظائف متخصصة جديدة تناسب كل مستوى محلي هو معني فيها فقط، وبذلك فأن الوظائف والمسؤوليات سوف تتوزع على تلك المستويات، ولكنها تبقى جزء من النظام الاداري العام، والذي هو يمثل بدوره جزء من نظام اكبر هو النظام الاجتماعي (رشيد ١٩٧٧، ٢٢).

وقد ازدادت أهمية دور المستويات المحلية في تزويد السكان المحليين بالخدمات، ولا سيما بعد حالة عدم الرضا لدى أفراد المجتمع المحلي من تركز سلطة صنع القرار التنموي بيد الحكومة الاتحادية ومركزية اتخاذ القرار المحلي، فقد نتج عن ذلك حدوث فوارق كبيرة في مجال التنمية أهمها ازدياد الفوارق الاقتصادية على مختلف المستويات، ويعود السبب في ذلك إلى ابتعاد القرارات التي تصدرها الحكومة الاتحادية والمستويات المختلفة من احتياجات السكان المحليين ومتطلباتهم كما ويزداد دور الحكومة المحلية وضوحاً في مجال التنمية بالعمل على تفعيل دور المستويات والهيئات المحلية ودعمها بإعطائها مهام إدارية وتنموية تساعدها في زيادة فاعليتها وتعزيز دورها في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها وكذلك في ممارسة صلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عملية التنمية المحلية، وعندئذٍ سيؤدي ذلك إلى تحقيق النجاح الذي تسعى اليها (محمد ٢٠٢٢، ٢١).

ويعد الاعتراف بوجود مصالح محلية هو الركن الأساس من أركان الحكم المحلي، حيث إن فلسفة الحكم المحلي تنطلق أصلا من ضرورة مشاركة الوحدات المحلية بإدارة مصالح خاصة بإقليم معين، باعتبارها أكثر كفاءة وفاعلية واستجابة لحاجات المواطنين وأولوياتهم وبمقتضى ذلك لا بد من توافر مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية، فما يهم إقليميا معينا لا يهم بالضرورة الدولة كلها، وإن منطق الحكم المحلي يقوم على فكرة أن إدارة المصالح المحلية يجب أن تخرج عن اختصاص السلطات المركزية، وقد جرت العادة على أن تمنح هذه الاختصاصات من قبل السلطات التشريعية للدولة المعنية باعتبارها ممثلة للإرادة العامة والساعية لتحقيق التنمية المحلية (عزوز و نفسية ٢٠١٧، ٥٢٩).

ثالثاً: من جانب الرقابة

تشكل الرقابة التي تمارسها الحكومات على الوحدات الادارية احد اركان النظام السياسي في الادارة، وتختلف اساليب العملية الرقابية وتنظيمها ومجالات اختصاصها ومستوياتها من دولة لأخرى لتأثرها بجملة من العوامل المجتمعية وتعد من اهم العوامل التي

تحقق نتائج ايجابية في تحقيق التنمية المحلية. ومن المعلوم ان المجالس المحلية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال المحلي وهذا لا يعني الاستقلال المطلق عن السلطة المركزية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإنه لا بد من ملاحظة أن طبيعة ودرجة العلاقة المركزية و المحلية يجب ان لا تكون علاقة رقابية شديدة بالقدر الذي يجرد المجالس المحلية من استقلالها والذي يعد من اهم دعامات وجودها، فالسلطة المركزية تملك سلطة الرقابة على الاشخاص اللامركزية سواء كانت اقليمية أم مرفقية، كما توجد الرقابة الرئاسية التي يعرفها النظام الإداري المركزي، ولكن هذا نوع لا يتوافق تماماً مع مصطلح الاستقلال الذي تتمتع به المحليات من ناحية ولمعنى تبعيتها للسلطة المركزية من ناحية أخرى وتأكيداً لما سبق لم نجد دولة في العالم تعطي استقلال تام للمحليات (حميد دت، ٧٥). وانما إعطاء صلاحيات ذات طبيعة سياسية خارج نطاق اللامركزية الإدارية وهو العمل على منح الفدرالية بشكل تدريجي سعيا لتدريب الكوادر في الحكومة المحلية على ممارسة الصلاحيات على دفعات وليس على دفعة واحدة عند تطبيق الفدرالية مستقبلا (الزهيري ٢٠١٦، ١٦٤).

واستنادا لما سبق يجب ايجاد طريقة لبناء علاقة متوازنة بين المركز والوحدات الادارية حيث تتأثر هدة العلاقة بعوامل عديدة او ظروف سياسية اقتصادية اجتماعية فقد تكون هذه العلاقة مباشرة ورسمية ومحددة بالحدود التي يرسمها القانون وهذا تختلف حسب طبيعة التقسيم الإداري للوحدات المحلية، فإذا كان هنالك اكثر من مستوى فإن العلاقة المركزية تكون في الغالب مع المستوى الاعلى الذي يباشر مختلف الاختصاصات التي يحددها له المشرع في علاقته للمستويات الدنيا كما هو الحال في فرنسا ومصر، اما اذا كان هناك مستوى محلي واحد، فإن العلاقة المركزية تكون مباشرة مع مختلف الوحدات المحلية على هذا المستوى كما هو الحال في المملكة المتحدة ويوغسلافيا والاردن (الزغبي ٢٠٠٣، ٢٥). ولتحقيق ذلك التوزان في الرقابة من يجب ان تتوفر العديد من المتطلبات من ضمنها المتطلبات التشريعية والمتطلبات الثقافية والاجتماعية والمتطلبات المفاهيميه حيث ان الهدف من تلك الرقابة المتوازنة هي مجموعة من النقاط وهي (عمران و راضي ٢٠٢١،٤٨٠):

١. تحقيق وصيانة وحدة كيان الدولة السياسي، وهذا يعد هدف سياسي.
٢. ضمان وحدة اتجاه الجهاز الاداري في كل انحاء الدولة.
٣. ضمان حسن سير المرافق العامة التابعة للحكومة المركزية و تعزيز القيم المؤسسية.
٤. حماية سكان الوحدة المحلية.
٥. حماية مصالح الغير.

يمكن أن تخضع وحدات الادارة المحلية لأنواع متعددة من الرقابة شأنها في ذلك شأن كل ادارات الدولة الأخرى التي تعطى لها صفة الاستقلال، وبصورة عامة المنشآت العامة وأنواعها ولا شك أن هناك

بعض أوجه الاختلاف في التطبيق بين دولة وأخرى من هذا العالم مما سنتعرض لبعضه عند تفصيل هذه الأنواع، الا أنها تنبع كلها من فكرة استقلال وحدات الادارة المحلية في التخطيط والتنفيذ وعدم المس بهذا الاستقلال الا لدواعٍ أساسية واضحة وأهم هذه الأنواع ما يلى (نور الله ١٩٧٨، ٧):

١. الرقابة الإدارية

للرقابة الإدارية مفاهيم متعددة ومتنوعة تختلف في معظمها من حيث درجة التفاصيل، وتتفق في غالبيتها من حيث المحتوى فمهما اختلفت وتعددت التعريفات للرقابة الإدارية فإنها تكاد تجمع بأن الرقابة الإدارية هي عملية قياس النتائج الفعلية او مقارنة النتائج الفعلية بأهداف الخطة (أو النتائج المتوقعة) (ياغي ٢٠١٣، ٢٠)، و يقصد الرقابة الإدارية "هي تلك الرقابة التي تباشرها السلطة الإدارية المركزية على المرافق العامة، أو التي تمارسها الهيئات المحلية المنتخبة على الإدارات المحلية"، وبموجب الرقابة الإدارية تقوم السلطة التنفيذية بمراقبة أجهزتها لكشف الاخطاء وتصحيحها، بشكل تلقائي ذاتي أو من خلال كشف الافراد عنها بموجب شكاواهم أو تظلماتهم المرفوعة إليها (الياسري ٢٠٢٢، ٣٨).

وتتمثل الرقابة الادارية على الوحدات المحلية في أحداث الوحدات وتعديل حدودها او الغاؤها وتعيين ونقل واعفاء رؤساء الوحدات وحل المجالس المحلية والاحلال محلها، وتعيين بعض اعضائها وممارسة أمور الخدمة بالنسبة للموظفين المحليين في الدرجات العليا، وتقييم مستوى الاداء وتوزيع القوى العاملة، وتتمثل هذه الرقابة في ثلاثة صور وهي(الزغبي ٢٠٠٣، ٣١):

أ. رقابة على الاعمال: هي التي تمارسها الحكومة المركزي على أعمال الهيئات المحلية بمقتضى ما تحول اياه من سلطات في هذا الخصوص، وتتمثل في الرقابة الايجابية مثل اعطاء الاذن في الاجراء او التصديق علية وغيرها من الامور الايجابية أما السلبية مثل التعليق أو توقيف سريان مفعول قرارات المجالس المحلية لإلغاء واعتبار أعمال الإدارة المحلية كأن لم تكن.

وهنا لابد من الاشارة ان الرقابة على الاعمال تشمل الرقابة على مدى التزام الحكومات المحلية بالسياسة العمة للدولة وكذلك الرقابة على مدى الالتزام بالقوانين الضامنة لعملها وايضاً الرقابة على مستوى الخدمة ونوعيتها وتحقيق التنمية المحلية.

ب. الرقابة على الاشخاص: هي الرقابة التي تمارسها الحكومة المركزية على الهيئات المحلية، أو على أعضاء هذه الهيئات، بمعنى أنها تمارس الرقابة على المجالس بمجموعة أو على أعضاء المجلس، وتتمثل الرقابة على المجلس فيما تملكه الحكومة من سلطة حل المجلس المحلي أو ايقافه ويعد حل المجلس من اقصى اشكال الرقابة واكثرها مساسا باستقلال الهيئات المحلية، اما الرقابة على أعضاء المجلس المحلى فتتمثل في حق الحكومة من تعيين رئيس المجلس أو بعض اعضائه أو الرئيس وبعض الأعضاء أو عزل أو وقف أي عضو أو حل المجلس لاي سبب من الاسباب التي يراها من الذي في بدء قرار الحل وفقاً لاحكام القانون.

ج. الرقابة على الاموال: رقابة الأموال أكثر صور الرقابة فاعلية، حيث عن طريق هذه الرقابة يمتد اشراف الحكومة إلى كافة انشطة الهيئات المحلية، وتتخذ هذه الرقابة عدة اشكال اهمها التصديق على القروض والتصديق على الموازنات ومنح الاعانات والتفتيش المالي.

٢. الرقابة القضائية

تختلف الرقابة القضائية من دولة الى اخرى في قوة تطبيقها على الوحدات المحلية ،وهي التي تباشرها المحاكم وهي أقرب إلى توفير الضمانات للأفراد ضد تعسف الإدارة وخروجها على القانون من الرقابة الإدارية والسياسية على السواء هذا بالإضافة لما يتوفر للقضاة من عقلية قانونية وهم في مركز خاص يجعلهم بعيدين عن المؤثرات السياسية، حيث يتضمن عملها الغاء او تصحيح القرارات التي تصدرها الوحدات والتي تكون مخالفة للأحكام (الطراونة و عبدالهادين ٢٠١١، ١٧٦).

وبالإضافة إلى كل ذلك فان القضاء يعد بمثابة حكم بين الجهة التي تقوم بالرقابة وبين الجهة المراقب عليها، ويضع يده على القضية اما بناءً على طلب الجهة التي تتولى الرقابة كما في الأسلوب الانجليزي للنظر في الغاء القرار التي ترى هذه الجهة أنه اتخذ خلافا للقانون والنظام أو بناءً على طلب الجهة المراقب عليها، أو للنظر في الغاء القرارات المتخذة من جهة الرقابة إذا أبطلت أحد القرارات أو التدابير خلافا للقانون كما في الأسلوب الفرنسي ولاشك أن القضاء، باستقلاليته، وباحترافه العمل القانوني، جدير بالفصل في النزاعات القانونية المتكونة بين مختلف الأطراف بكفاءة وحياد. وتأخذ الرقابة القضاء ثلاثة اشكال وهي(نور الله ١٩٧٨، ١٨):

أ- الرقابة على المشروعية الخاصة بالحكم المحلي.

ب- الرقابة على الوحدات الادارية من حيث الجانب التفسيري.

ج- حل المنازعات ما بين المستويات المحلية.

وهذا يعد مصدر الرقابة القضائية كون السلطات المحلية من صنع القانون، فهي تمثل الإدارة العامة لشخصيات وحداتها المعنوية وعلى ذلك فانه يكون لها خطط لوجود القانون والسلطات والاختصاصات التي ينص عليها القانون (الزغبي ٢٠٠٣، ٢٩).

علماً ان الرقابة هي اما لإلغاء قرارات ادارية او تفسير نصوص دستورية او فض منازعات ما بين الافراد والمؤسسات ، لذا فأن تقسيم الوحدات الادارية الى وحدات صغيرة يمكن المواطن من الوصول السريع وغير المكلف للجهات الرقابية في هذه الدائرة او تلك وبالتالي تحقيق عنصر ترشيد العملية الادارية.

٣. الرقابة البرلمانية

بالنسبة للرقابة البرلمانية تنشأ الوحدات المحلية بواسطة السلطة التشريعية، فالأمر يستلزم دائما في حالة انشاء والغاء الوحدات المحلية اصدار قانون مباشر من السلطة المختصة واحيانا فأنها لا تحل الا بقانون، لذا فان البرلمان باعتباره صاحب السلطة التشريعية في الدولة يختص بممارسة الرقابة على هذه الهيئات بقصد التأكد من ان الاجهزة المحلية تمارس اختصاصاتها التي اناط بها القانون القيام بها وانها تحسن استخدام المنح المالية المقررة لها، والمتمثلة بإصدار القوانين المنظمة لكيانات واختصاصات الوحدات المحلية وتعديلها والمصادقة على الميزانية والحسابات الختامية (حميد دت، ٧٥).

وتلعب الرقابة البرلمانية وهي التشريعية دور مهم في حفظ التوازنات العمودية والتي تعني عدم التمييز بين الوحدات المحلية الصغير في الخضوع للرقابة الوحدات المحلية الكبيرة فعلا الرغم من وسائل التنسيق والتعاون بين مستويات الحكم المختلفة في الدول التي يوجد فيها حكم محلي على اختلاف درجاته، إلا إن احتمالات الاختلاف والتنافس بينها تبقى حاضرة، فلا يمكن افتراض عدم حصول تداخل في الاختصاصات، ولا بد من وجود آلية حسم واضحة لأي نزاع أو تداخل فيها، والاصل العام المتبع بأن يكون فض أي تنازع بين مستويات الحكم من خلال تغليب القانون الاتحادي على أي تنظيم محلي، اما الافقية فهي ضمان ما يحصل علية المواطن في جميع انحاء الدولة فإذا ما كانت هناك امتيازات لبعض الحكومات المحلية تنعكس على الخدمات التي تقدمها أو تطلبت تلك الخدمات استيفاء ثمن خدمة أو فرض ضرائب متفاوتة بين السكان فسينتقض أحد الأهداف العليا والأساسية للدولة وهو إعمال مبدأ المساواة بين المواطنين، وتسمى مثل هذه الحالة بالتباين أو عدم التوازن الأفقي (الياسري ٢٠٢٢، ٦٨).

من ثم فأن تقسيم الوحدات الادارية يستلزم بأن تكون لكل وحدة ادارية سلطة تنفيذية تتمثل برئيس الوحدة الادارية ومجلس تشريعي ينظر في الامور الادارية ويراقب اعمال السلطة التنفيذية، لذلك فأن هذا التقسيم يجعل ولاية المجالس المحلية كبيرة ومهام اعضائه تمتد الى المرافق التنفيذية القليلة بحكم عدد السكان القليل والمساحة الجغرافية الصغيرة وبالتالي يكون هناك رقابة قوية على اعمال تلك المرافق مما يؤدي الى قيامها بأعمالها بصورة صحيحة وهذا يؤدي الى تحقيق التنمية.

٤. الرقابة الشعبية

تتمثل في المشاركة الشعبية والصحافة واجهزة الاعلام الأخرى، والمنظمات الحزبية والجماهيرية في متابعة اعمال الوحدات وتقييم ادائها كما ان كثيرا من جلسات المجالس المحلية تكون علنية ويحق لأي مواطن حضورها (بدران ١٩٩١، ٦٧١)، وتختلف صور الرقابة الشعبية بحسب طبيعة النظام السياسي السائد فهي رقابة نسبية ولكنها ضرورية ومكملة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية بشكل عام وأهم الجهات التي تتولى رقابة الرأي العام، هي الأحزاب السياسية إلى جانب الصحافة ووسائل التعبير ذلك لأنها هي التي تشكل الرأي العام وتمثله فالأحزاب السياسية إحدى أهم مظاهر الحياة الديمقراطية،

فالديمقراطية لا تستقيم بغير حرية التفكير وحرية الرأي، بل أن هناك من يرى أن الأحزاب السياسية هي أساس الديمقراطية، فهي التي تشارك في ممارسة السلطة أو في التأثير على من يمارسون تلك السلطة (العكيلي و عباس ٢٠١٥، ٨٠).

وفي الواقع أن ما يميز الرقابة الشعبية عن أنواع الرقابات الأخرى هو أنها رقابة مباشرة تحول دون انحراف الإدارة عن الأهداف العامة وهي التي تحدد القيم والمعايير التي تستخدم من الجهات الرقابية الأخرى فهي تعد عاملاً أساسياً ومكملاً لنظم الرقابة السابقة (ياغي ٢٠١٣، ١٤٣)،

أما الاسس الذي تستند علية الرقابة الشعبية هو الدستور لأن معظم الدساتير الحديثة قد اعتبرت الشعب مصدر السلطة، ومالك الأموال العامة، ولكي يقوم بهذا الدور الكبير لابد له من فرض رقابته واشرافه على اجهزة السلطة في ادارة شؤون الدولة وفي تصريف الأموال العامة وفق الضوابط الدقيقة التي لا تتيح مجالا للانحراف عن الهدف أو الاهدار في الصرف غير السليم، لذا فان الرقابة الشعبية هي حق دستوري و مباشرتها تمثل تحقيقاً للشرعية، واية ممارسة للحد من هذا الاختصاص ومن أي جهة كانت، تعد بحق خرقا للشرعية الدستورية (طه ١٩٨٦،١٤٦).

تقوم الرقابة بصورة عامة بدور فعال في تطور وتقدم المستويات المحلية وأثرها في التنمية المحلية حيث هناك شبه اجماع على أن الرقابة المعتدلة، التي تستهدف التأكد من قانونية القرارات والتدابير المتخذة، لا تعد قيدا على الوحدات الادارية ولا مزاحمة أو مشاركة لها فى ممارسة السلطة مثلها في ذلك مثل المحاكم الأعلى التي تدقق في قرارات المحاكم الأدنى وتنقضها عند الاقتضاء دون ان يعبر ذلك ماساً باستقلال المحاكم المذكورة، وقد ازداد الحاجة للرقابة لاسيما في الوحدات الادارية الكبيرة التي تتشعب فيها المهام والمسؤوليات حتى يتعذر على رئيسها بسبب ضيق الوقت أن يكون مطمئنا الى حسن سير العمل فيها دون مساعدة من جهاز للرقابة ويقوم بمهام رقابية معينة تساعد الرئيس في الرقابة على عمل الوحدات الادرية.

رابعاً: من جانب المساحة الجغرافية

ان من اهم عناصر الوحدات الادارية هي المساحة الجغرافية حيث يشكل الحكم المحلي وحدات جغرافية تتضمن تجمع اقتصادي وسكاني مناسب، حيث يقوم على التقسيم إلى مساحات جغرافية يتضمن كل منها تجمع سكان واقتصادي يفي بأغراض الحكم المحلي، وتعد مسألة تحديد الحجم المناسب للوحدات المحلية من المسائل الهامة التي تقرر إمكانية نجاح الحكم المحلي وإمكانية التحقيق استقلاله الذاتي والتنمية المحلية فيه (كامل ٢٠١٣، ٨٠)، حيث تلعب العوامل الجغرافية دوراً في كونها تحد من حركة الإنسان وتعرقل عوامل الإنتاج احياناً حيث تتمثل بعناصر التضاريس الأرضية والحواجز الطبيعية من بحار وانهار وجبال، بالإضافة كبر حجم المساحة او صغرها (العزاوي ٢٠١٦، ١٠٨).

وهنا نشير الى نقطة مهمة وهي ان هناك علاقة عكسية بين التنمية المحلية والمساحة الجغرافية للوحدة الادارية، حيث كلما قلت المساحة الجغرافية زادت امكانية وقدرة الوحدة الادارية على تقديم خدمات اكبر واكثر جودة للمواطنين وذلك بحكم قربها منهُ ومعرفتها في مطالب المواطنين وتطلعاته وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، اما العكس من ذلك وهو كلما ازداد حجم المساحة للوحدة الادارية سوف تقل امكانية تقديم الخدمات المرجوه من قبل الوحدة الإدارية، وهذا ما يسبب في تأخر التنمية المحلية (حمدان ٢٠٠٨، ٢٠٧).

الخاتمة:

في ختام الحديث يمكننا التأكيد على أن الحكم المحلي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المحلية من خلال تمكين المستويات المحلية وإشراكها في عملية اتخاذ القرار، ويساهم الحكم المحلي الفعال في تحسين تقديم الخدمات، وتعزيز الديمقراطية، وزيادة المساءلة والشفافية، حيث يعد من الوسائل المهمة التي تعتمد علية الكثير من الدول لغرض تحقيق التنمية على المستوى المحلي، كما أن التنمية المحلية تتطلب تكامل الجهود بين السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة وكما ان مستويات الحكم المحلي تؤثر على التنمية المحلية بصورة مباشرة ففي حال كانت هناك مستويات كثيرة ومتعدد سوف تؤدي الى قرب المواطنين من مقدم الخدمة وايضاً يؤدي الى ايصال افكارهم ومتطلباتهم والاعتراض على نوع و كم تلك الخدمة التي تقدمها المستويات لأنه لو كانت تلك الوحدة الادارية كبيرة نسبياً يصعب على المواطنين و الاعلام و النقابات والتجمعات ممارسة الرقابة على مستويات الحكم المحلي التي تعد امتداد للحكم المحلي والعنصر الرئيس الذي يشكله، وهي احد اهم اساليب وادوات الحكومة لإدارة وحداتها الادارية المختلفة وان هذه المستويات وطريقة تقسيمها وهي المعنية في تحقيق التنمية المحلية وقد بينا انها كيف يمكن ان تؤثر على التنمية المحلية من خلال الاتصال مع الجمهور وتقديم الخدمات والرقابة وعلاقتها بالمساحة الجغرافية.

الاستنتاجات:

١. يعد الحكم المحلي بأجهزته المتمثل بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومستوياته المتمثلة بالأقاليم والمحافظات والاقضية والنواحي والقرى التابعة لها ذات الصلاحيات المتعددة عاملاً اساسيا في تحقيق التنمية المحلية وذلك نتيجة للوظائف التي تقوم بها سواء من الجانب التنموي أو السياسي وذلك من خلال توفير احتياجات السكان المباشرة والتخطيط المستقبلي للتنمية، وزيادة على تحقيق الديمقراطية للمجتمع المحلي.

٢. لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون وجود ادارة محلية تفي بمحاولة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مستواها كونها الجهاز الاقرب من حياة المواطن وبالتالي لا يمكن ذلك الا من خلال زيادة المستويات وتعددها بما يناسب الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية.

٣. تستطيع المستويات المحلية التأثير على وضع المواطن المعيشي ومحيطة البيئي، ويمكن إدراج بعض الادوار المهمة للحكومة المحلية من خلال الصلاحيات المخولة لهيئاتها في تحقيق التنمية المستدامة كتخفيض العبء على الحكومة المركزية وإعطائها الفرصة للتفرغ لقضايا المشاريع الكبرى وهنا يبرز دور مستويات الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

٤. ان تعدد المستويات يؤدي الى اتاحة فرص المشاركة للمواطنين في المستوى المحلي في صنع القرارات والسياسات المحلية والتعاون الوثيق في اعدد الخطط وإثرائها في عملية متابعة التنفيذ والرقابة على المشاريع المحلية، ذلك اضافة الى الحفاظ على الخدمات الاساسية كالصحة العمومية والتعليم ورفع جودتها.

قائمة المصادر باللغة العربية:

١. احمد ، محمد جميل. ٢٠١٣. معوقات التنمية في المجتمع العراقي. مجلة القادسية للعلوم الانسانية.المجلد١٦.العددالثاني .
٢. بدران ، محمد محمد. ١٩٩١.الحكم الحلي في المملكة المتحدة دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية.
٣. بن غضبان ، فؤاد. ٢٠١٥.التنمية المحلية. عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.
٤. بن ناصر ، وهيبة. ٢٠١٣. التمويل المحلي ودورة في عمليه التنمية المحلية. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. المجلد٣. العدد٢.
٥. بوخالفة ، رشيد و سيساوي ، فضيلة. ٢٠٢١. حكومة الادارة المحلية كالية من اليات التنمية المحلية. مجلة دفاتر السياسة والقانون . المجلد١٣ العدد ١ .
٦. جار الله،سليمة هاشم . ٢٠١٧.التنمية المحلية في ظل تحديات الاستدامة والتمكين والانصاف العراق حالة دراسية. اطروحة دكتوراه. كلية الادارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية.
٧. حمدان، جمال. ٢٠٠٨. جغرافية المدن. القاهرة:عالم الكتب. ط٢ .
٨. حميد ، علي نجيب .دت. الادارة المحلية مفهومها وعناصرها. المنظمة العربية للتنمية الادارية.مجلد٧.العدد١.
٩. راضي، محمد حميد. ٢٠٢٠.دور فريق العمل في تعزيز الخدمات المحلية دراسة استطلاعية. دبلوم عالي. كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد.
١٠. رشيد، أحمد . ١٩٧٧. مقدمة في الادارة المحلية.الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة.

١١. الزغبي، خالد سمارة. ٢٠٠٣.العلاقة بين الادارة المحلية والادارة المركزية وأساليب تكاملها. عمان: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
١٢. الزهيري ، أحمد يحيى هادي.|2016 .التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣-دراسة نقدية تحليلية .*مجلة العلوم القانونية والسياسية*.
١٣. الزهيري، احمد يحيى. ٢٠١٥.الحكومات المحلية دراسة نظرية تطبيقية انموذج (العراق، انجلترا،مصر) .بغداد : اليمامة للطباعة والنشر.
١٤. زين، صفاء صالح. ٢٠١٧.متطلبات تحقيق التنمية المحلية دراسة في حالة ديالى. دبلوم عالي. كلية الادارة والاقتصاد قسم ادارة اعمال. جامعة بغداد.
١٥. سعيدة، بلهادي. ٢٠٢١.إصلاح الادارة المحلية ودورة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.اطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة باتنة.
١٦. شبر ، إلهام خضير و سلمان ، حيدر ضياء. ٢٠٢١.التخطيط والتنمية المتوازنة من منظور سياحي. القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع.
١٧. الشريف ، عادل والخواجة، دينا. ٢٠٢٤.أسس التقسيم الإداري في ضوء الخبرات الدولية كمدخل للتنمية المحلية دراسة مقارنة. المجلة العربية للإدارة. المجلد٤٥. العدد٢.
١٨. شريفي ، احمد. ٢٠١٠.دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
١٩. صابر ، محي الدين. ١٩٦٣.الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية. تونس : مركز تنمية المجتمع في العالم العربي.
٢٠. صابر ، محي الدين. ١٩٨٧.من قضايا التنمية في المجتمع العربي. بيروت: المكتبة العصرية.ط٢ .
٢١. الطراونة حسين احمد و عبد الهادين ، توفيق صالح. ٢٠١١. الرقابة الادارية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
٢٢. طه ، حسين علي. ١٩٨٦.الرقابة الشعبية وسيلة اسهام الجماهير في السلطة. بغداد : مطبعة الخلود.
٢٣. عبد اللطيف، رشاد احمد. ٢٠١١.التنمية المحلية. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر .
٢٤. العزاوي ، فلاح جمل. ٢٠١٦.التنمية المستدامة والتخطيط المكاني. عمان : دار دجلة للنشر والتوزيع.
٢٥. عزوز، غربي ونفسية، رزيق . ٢٠١٧. نظام الحكم المحلي نحو أدارة افضل للشأن المحلي. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.المجلد الثاني. العدد الثامن.
٢٦. العكيلي ، علي مجيد و عباس ، كاظم علي. ٢٠١٥.الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة. مجلة السياسة والدولية.العدد٢٨-٢٩.
٢٧. علي ، عبد الكريم محمد. ٢٠٠٩.السلطة المحلية واثرها على التنمية في الجمهورية اليمنية لفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٨).اطروحة دكتوراه. كلية التجارة. جامعة النيلين.
٢٨. عمران ، عمر جمعة و راضي، علي عبيس. ٢٠٢١.معوقات الرقابة على الوحدات الادارية ومتطلبات توازنها في العراق بعد عام٢٠٠٣.مجلة مداد الآداب.العدد٢٣.

٢٩. عمران ، عمر جمعة و صادق ، علي عبد المطلب. ٢٠٢٠.. ابعاد التداخل في الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية في العراق بعد عام ٢٠٠٨. جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية.مجلدالعدد٨٢.
٣٠. العمري ، عيسات. ٢٠١٦.معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي. مجلة تنمية الموارد البشرية. المجلد السابع. العدد الثاني .
٣١. غزيل ، مهداوي. ٢٠٢١. تحديات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بالجزائر. مجلة الابحاث القانونية والسياسية. المجلد الثالث. العدد الاول .
٣٢. غنيم ، عثمان محمد وابوزنط ، ماجدة . ٢٠١٤.التنمية المستدامة فلسفتها واسباب تخطيطها وادوات قياسها. ط٢. عمان : دارصفاء للنشر والتوزيع.
٣٣. فاطمة ، أمير علي. ٢٠١١. الاتصال بين الادارة المحلية والمواطن. رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية والاعلام. جامعة الجزائر.
٣٤. فياض ، عامر حسن و الجاسور، ناظم عبدالواحد. ٢٠٠٢. ثالوث المستقبل العربي الديمقراطية-المجتمع المدني-التنمية. الامارات : مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
٣٥. كاطع، أسيل اسماعيل. ٢٠٢٠. دور الادارة المحلية في تقييم المشاريع الخدمية دراسة حالة في محافظة بغداد. دبلوم علي. الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد كلية.
٣٦. كامل، سامي مصطفى. ٢٠١٣.حتمية التخطيط الاجتماعي رؤية لتحقيق اهداف التنمية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٣٧. محيميد ، كفاح عباس. ٢٠٢١.تفعيل استراتيجية التنمية المحلية في اطار الحوكمة (رؤية استراتيجية).مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية.المجلد١٧.العدد الاول.
٣٨. مد ،أحمد قاسم. ٢٠٢٠.صلاحيات الحكومات المحلية في ادارة التنمية بعد عام٢٠٠٥محافظة الانبار انموذجاً. رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد.
٣٩. المنوفي، كمال. ١٩٨٥.نظريات النظم السياسية. الكويت : وكالة المطبوعات.
٤٠. المنوفي، كمال. ١٩٨٧.أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت : الربيعان للنشر والتوزيع.
٤١. نور الله ، كمال. ١٩٧٨.أوجة الرقابة على السلطة المحلية في سوريا. القاهرة : مركز البحوث الادارية.
٤٢. الياسري، مرتضى علي . ٢٠٢٢. الرقابة البرلمانية على الحكومات المحلية.بغداد : ودق للطباعة والنشر.
٤٣. ياغي ، محمد عبد الفتاح. ٢٠١٣.الرقابة في الادارة المحلية. عمان : دار وائل للنشر والتوزيع. ط٢.
٤٤. يوسف، سلاوي. ٢٠١٢ . التنمية في اطار الجماعات المحلية. رسالة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة الجزائر.

قائمة المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Latif, Rashad Ahmed. 2011. Local development. Alexandria: Dar Al-Wafa for Printing and Publishing.
2. Ahmed, Mohammed Jamil. 2013. Obstacles to development in Iraqi society. Al-Qadisiyah Journal of Humanities. Volume 16. Issue 2.
3. Al-Akeili, Ali Majeed and Abbas, Kazem Ali. 2015. Popular oversight of government work. Journal of Politics and International Affairs. Issue 28-29.
4. Al-Azzawi, Falah Jamal. 2016. Sustainable development and spatial planning. Amman: Dar Dijlah for Publishing and Distribution.
5. Ali, Abdul Karim Muhammad. 2009. Local authority and its impact on development in the Republic of Yemen for the period (2000-2008). Doctoral thesis. Faculty of Commerce. University of Nilein.
6. Al-Manoufi, Kamal. 1985. Theories of political systems. Kuwait: Publications Agency.
7. Al-Manoufi, Kamal. 1987. Origins of comparative political systems. Kuwait: Al-Rubaian for Publishing and Distribution.
8. Al-Omari, Issaat. 2016. Obstacles to social development in the local community and the stakes of development action. Journal of Human Resources Development. Volume Seven. Issue Two.
9. Al-Sharif, Adel and Al-Khawaja, Dina. 2024. Foundations of Administrative Division in Light of International Experiences as an Introduction to Local Development, a Comparative Study. Arab Journal of Administration. Volume 45. Issue 2.
10. Al-Tarawneh Hussein Ahmed and Abdul Hadin, Tawfiq Saleh. 2011. Administrative control. Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.
11. Al-Yasiri, Murtada Ali. 2022. Parliamentary oversight of local governments. Baghdad: Wadaq for Printing and Publishing.
12. Al-Zaghbi, Khaled Samara. 2003. The relationship between local administration and central administration and methods of their integration. Amman: Arab Organization for Administrative Development.
13. Al-Zuhairi, Ahmed Yahya Hadi. | 2016. The second amendment to the law of governorates not organized in a region No. (19) of 2013 - a critical analytical study. Journal of Legal and Political Sciences. 5.2: 153-175.

14. Al-Zuhairi, Ahmed Yahya. 2015. Local Governments, a Theoretical and Applied Study Model (Iraq, England, Egypt). Baghdad: Al-Yamamah for Printing and Publishing.
15. Azouz, Gharbi and Nafsiyya, Raziq. 2017. Local governance system towards better management of local affairs. Journal of the Professor of Researcher for Legal and Political Studies. Volume Two. Issue Eight.
16. Badran, Mohammed Mohammed. 1991. Hilli rule in the United Kingdom, a comparative study. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
17. Bin Ghadhban, Fouad. 2015. Local development. Amman: Safaa Publishing and Distribution House.
18. Bin Nasser, Wahiba. 2013. Local financing and its role in the local development process. Journal of Legal and Political Research and Studies. Volume 3. Issue 2.
19. Boukhalfa, Rashid and Sisawi, Fadhila. 2021. Local administration government as a mechanism for local development. Journal of Policy and Law Notebooks. Volume 13, Issue 1.
20. Fatima, Amir Ali. 2011. Communication between local administration and citizens. Master's thesis. Faculty of Political Science and Media. University of Algeria.
21. Fayyad, Amer Hassan and Al-Jasour, Nazim Abdul Wahid. 2002. The Trinity of the Arab Future: Democracy-Civil Society-Development. UAE: Zayed Center for Coordination and Follow-up.
22. Ghanem, Othman Muhammad and Abu Zant, Majida. 2014. Sustainable development, its philosophy, reasons for planning and tools for measuring it. 2nd ed. Amman: Dar Safa for Publishing and Distribution.
23. Ghazal, Mahdawi. 2021. Challenges of local community participation in local development in Algeria. Journal of Legal and Political Research. Volume Three. Issue One.
24. Hamdan, Jamal. 2008. Geography of cities. Cairo: Alam Al-Kutub. 2nd ed.
25. Hamid, Ali Najib. Dt. Local administration, its concept and elements. Arab Organization for Administrative Development. Volume 7. Issue 1.
26. Imran, Omar Juma and Radi, Ali Abis. 2021. Obstacles to oversight of administrative units and requirements for their balance in Iraq after 2003. Madad Al-Adab Journal. Issue 23.
27. Jarallah, Salima Hashem. 2017. Local development in light of the challenges of sustainability, empowerment and equity, Iraq, a case study.

PhD thesis. College of Administration and Economics. Al-Mustansiriya University.

28. Kamel, Sami Mustafa. 2013. The Inevitability of Social Planning: A Vision to Achieve Development Goals. Alexandria: Modern University Office.
29. Katea, Aseel Ismail. 2020. The Role of Local Administration in Evaluating Service Projects: A Case Study in Baghdad Governorate. Diploma in Administration and Economics - University of Baghdad College.
30. Mad, Ahmed Qasim. 2020. Powers of local governments in managing development after 2005, Anbar Governorate as a model. Master's thesis. College of Political Science. University of Baghdad.
31. Muhaimid, Kifah Abbas. 2021. Activating the Local Development Strategy within the Framework of Governance (Strategic Vision). Al-Ghari Journal of Administrative and Economic Sciences. Volume 17. Issue 1.
32. Nour Allah, Kamal. 1978. Aspects of oversight of local authority in Syria. Cairo: Administrative Research Center.
33. Omran, Omar Jumaa and Sadiq, Ali Abdul Muttalib. 2020.. Dimensions of overlapping competencies between the federal government and local government in Iraq after 2008. University of Baghdad, Center for International Studies. Volume No. 82.
34. Rady, Muhammad Hamid. 2020. The role of the work team in enhancing local services, a survey study. Higher Diploma. College of Administration and Economics. University of Baghdad.
35. Rashid, Ahmed. 1977. Introduction to local administration. Alexandria: Egyptian General Authority.
36. Saber, Mohieddine. 1963. Local governance and community development in developing countries. Tunis: Center for Community Development in the Arab World.
37. Saber, Mohieddine. 1987. Development issues in Arab society. Beirut: Modern Library. 2nd ed.
38. Saida, Belhadi. 2021. Local Administration Reform and its Role in Achieving Local Development in Algeria. PhD Thesis. College of Law and Political Science. University of Batna.
39. Shabr, Ilham Khader and Salman, Haider Diaa. 2021. Planning and Balanced Development from a Tourism Perspective. Cairo: Arab Center for Publishing and Distribution.

40. Sharifi, Ahmed. 2010. The role of regional groups in achieving local development in Algeria. PhD thesis. Faculty of Economics. University of Algiers.
41. Taha, Hussein Ali. 1986. Popular control is a means of the masses' contribution to power. Baghdad: Al-Khulud Press.
42. Yaghi, Muhammad Abdul Fattah. 2013. Oversight in local administration. Amman: Wael Publishing and Distribution House. 2nd ed.
43. Yahya ،Hadi Ahmed. and Hussein ،Oday Falih.٢٠٢٠ . "The Form of the Iraqi State under the 2005 Constitution: A Study for the Deviation of the Federal Experience. International Journal of Innovation, Creativity and Change. f Innovation, Creativity and Change. www.ijicc.net Volume 13, Issue 5."
44. Youssef, Salawi. 2012. Development within the framework of local groups. Master's thesis. Faculty of Law. University of Algeria.
45. Zain, Safaa Saleh. 2017. Requirements for Achieving Local Development, a Study in the Case of Diyala. Higher Diploma. College of Administration and Economics, Department of Business Administration. University of Baghdad.